

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اساليب بناء النظرية المحاسبية

أولا : الأساليب غير النظرية

تبنى هذه الأسلوب في ظل المعاهد التي تصدر معايير المحاسبة الدولية لغرض التوصل إلى نظرية محاسبية متكاملة تكون الأساس في إصدار المعايير وتشمل الأساليب غير النظرية :

الأسلوب الواقعي : يتلخص هذه الأسلوب في الاعتماد على واقع الحال العملي لإصدار معايير المحاسبة دون التفكير المباشر بتعليل هذه المعايير سوا كان ايجابيا أم سلبيا حاضر أم مستقبلا ومن ثم إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرار .

أسلوب الإطار الفكري : يعتمد هذه الأسلوب على انه لا يمكن إن ينتظر لبناء معايير المحاسبة وذلك لحين وجود نظرية محاسبية متكاملة ، بل انه يقوم على أساس إصدار المعايير إذ يتم الاتفاق عليها وإصداره من قبل المجاميع المحاسبية لكل بلد حسب الظروف البيئية للمجتمع إي بمعنى إن يكون لكل مجتمع إطار فكري يكون أساس في إصدار معايير المحاسبة وبمثابة دستور لإصدار المعايير المحاسبية .

ثانيا : الأساليب النظرية

الأساليب التقليدية : وتشتمل الأساليب التقليدية على الأساليب الآتية :

الأسلوب الاستقرائي : اذ يقوم هذا الأسلوب في تكوين النظرية البدء بدراسة وتحليل وفحص الحالات الجزئية والظواهر المشاهدة ، ومن ثم وضع الفروض التي تحل المشكلة وتفسر الظاهرة ومن ثم اختبار هذه الفرض تجريبيا ، فإذا ثبت صحة فرض ما أصبح هذه الفرض مبدأ أو قانونا علميا ومن ثم الوصول إلى نتائج عامة إي يبدأ بالخاص وينتهي بالعام .

وتتلخص خطوات الأسلوب الاستقرائي في أربع خطوات وهي

كالآتي :

- دراسة وتحليل الظواهر والإحداث والوقوف على المشكلات .
- وضع الفروض لحل تلك المشكلات وتفسير الظواهر .
- اختبار تلك الظروف للوقوف على مدى صحتها كلياً أو جزئياً.
- الاعتراف بالفروض كقانون عام في حالة إن تثبت صحتها كلياً ، أو إجراء بعض التعديلات عليه عند اكتشاف بعض القصور ، أو قد يكون القرار بإحلال الفرض بفرض جديد في حالة عدم صحته كفرض متكامل

الأسلوب الاستنباطي : اذ يقوم هذه الأسلوب على أساس العقل والتفكير المنطقي ، اذ إن هذه الأسلوب يقوم بالاستنباط أو الوصول إلى نتائج محدد ، إي انتقال من العام إلى الخاص، وهو قائم على التأمل والتحليل المنطقي المجرد . وبالتالي فإن هذا المنهج يبين لنا ماذا نريد من نظرية المحاسبة ،، اذ يبدأ الباحث عند استخدام هذه الأسلوب بالعموميات وينتهي بالخصوصيات إي يبدأ بالعام وينتهي بالخاص ، اذ يبدأ بوضع الفرضيات والبديهييات وينتهي بمعايير المحاسبة أو حلول مشكلات المحاسبة وتتمثل خطوات هذه الأسلوب كالآتي :

- تحديد هدف القوائم المالية .
- تحديد معايير المحاسبة .
- تحديد واختيار الفروض المحاسبي .
- استنباط المبادئ المحاسبية .
- تطوير الاجراءات والممارسات المحاسبية بناء على المبادئ المستنبطة

الأسلوب العلمي : من الناحية العلمية يصعب تطبيق كل من المدخل الاستقرائي والمدخل الاستنباطي بشكل مستقل فكل منهما يحتاج إلى الآخر ويكمله . ففي المدخل الاستنباطي لا يمكن إن تكون جميع القضايا فرضية ، إذ لا بد من توفر معلومات عن الواقع وخبرة تساعد على اقتراح فروض مقبولة مبدئياً قبل بدء بعملية القياس العلمي . إذن يبدأ المدخل الاستنباطي بالمقدمات الكبرى التي تشكل في أغلب الأحوال عن طريق المحاكمة الاستقرائية استناداً إلى الخبرة العلمية ومعرفة الباحث المسبقة بالإجراءات والممارسات المحاسبية الجارية

الأسلوب الأخلاقي : اذ يقوم هذه الأسلوب بشكل رئيس على بعض المفاهيم الأخلاقية مثل الاستقامة والعدل والإنصاف وإعطاء الحق ، اذ يركز دعاه هذه الأسلوب على المبادئ الأخلاقية كأساس لبناء النظرية ، ويعتمد الأسلوب الأخلاقي المحاسبي على وجود القيم الأخلاقية التي تعد هادفة بحد ذاتها كما إنه لا يمكن إثبات عدم صحتها كما يصعب رفضها كقيمة اجتماعية وعليه فإن الهدف الأساسي هو إعطاء صورة حقيقية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة ومن اجل ذلك تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية بصفات خاصة كالملائمة والتوقيت الجيد والقيمة التنبؤية والقدرة على التحقق من صحة القرارات المتخذة الموثوقية وصدق البيانات والاتساق في تطبيقها .

• الأسلوب الاجتماعي : اذ يقوم الأسلوب الاجتماعي لبناء النظرية المحاسبية على دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة ، اذ يدرس التأثير الاجتماعي لإجراء محاسبي معين على أعضاء المجتمع كمجموعات متجانسة وبالتالي تعد معيارا لتكوين نظرية محاسبية ذات توجه اجتماعي تكون الأساس في إصدار المعايير المحاسبية ، اذ يمكن من خلال هذه الأسلوب بيان مدى تأثير المعايير المحاسبية على كافة أطراف المجتمع وينطلق هذه الأسلوب من إن المعلومات المحاسبية لها تأثير على قرار رفاهية المجتمع ، ومن الأمثلة على زيادة التكلفة الاجتماعية نجدها في تلوث مياه الشرب والهواء وبالتالي يترتب على الدولة تحمل أعباء تجنب الإخطار الناتجة ، لذلك قد يكون هدف السياسة الاجتماعية اعتماد مبدأ السببية الاجتماعية في تحميل التكلفة الاجتماعية

**وبالتالي يصعب بناء نظرية محاسبية وفق الأسلوب الاجتماعي
وذلك لعدة أسباب :**

**الافتقار إلى الموضوعية عند تحديد الأهداف والقيم الاجتماعية .
الصعوبة في تحديد المعلومات الاجتماعية والمحاسبية التي
يحتاجها صانعو السياسات الاجتماعية**

الأسلوب الاقتصادي : يعتمد هذه الأسلوب على دراسة تأثير الطرق والمعايير المحاسبية على الرفاه الاقتصادي للمجتمع وجعل المحاسبة كاداه تقف في خدمة السياسة الاقتصادية يركز هذه الأسلوب على اختيار الطرق المحاسبية التي تعكس الحقائق الاقتصادية وبالتالي تأثير الحقائق الاقتصادية على القوائم المالية ويتم ذلك من خلال استخدام المؤشرات الاقتصادية الكلية كمؤشر للدخل القومي والنتاج القومي ، ومن الواضح إن اثر قرارات السياسات المحاسبية تتأثر بالبيئة الاقتصادية ففي ظروف الكساد تتخذ القرارات التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات للخروج من الأزمة الاقتصادية فمثلا قررت هيئة تداول الأوراق المالية في عام ٢٠٠٨ بان تعلق تطبيق معيار الاستثمار في الأوراق المالية بشكل مؤقت فيما يخص استخدام سعر السوق لتقييم الأوراق المالية المعدة للتجار والأوراق المالية المتاحة للبيع ، إما بالنسبة للمعايير المتعلقة بهذه الأسلوب هما :

إن السياسة المحاسبية يجب إن تتلاءم مع الواقع الاقتصادي .
إن اختيار الاجراءات المحاسبية يتعلق بآثارها الاقتصادية .

